

Distr.: General
5 June 2008
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون

البند ٩٢ (و) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية
العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة
على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم
المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن
في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، تقرير الاجتماع الوزاري السابع والعشرين للجنة
الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في الفترة من
١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ في لواندا، في جمهورية أنغولا (انظر المرفق).

وباسم الرئيس الحالي للجنة، أحيل إليكم طيه التقرير المعتمد في ختام هذا الاجتماع.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٩٢ (و) من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسماعيل أبراو غاسبار مارتيز

السفير

الممثل الدائم

* A/63/50.



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة
تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا عن
الاجتماع الوزاري السابع والعشرين

لواندا، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨

مقدمة

- ١ - عُقد الاجتماع السابع والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في لواندا، في جمهورية أنغولا، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨.
- ٢ - وشارك في الاجتماع الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية بوروندي، وجمهورية تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية رواندا، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وجمهورية غابون، وجمهورية غينيا الاستوائية، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية الكونغو.
- ٣ - وتولى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مهام أمانة اللجنة. وشارك كل من الكيانات التالية في أعمال الاجتماع بصفة مراقب: مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.
- ٤ - وألقى سعادة السيد جواو بيرناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا، خطابي الافتتاح والاختتام.
- ٥ - وكانت أبرز ملامح حفل الافتتاح ما يلي:
 - رسالة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، التي ألقاها الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، سعادة السيد سيرجيو دوارتي؛
 - رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ألقاها الأمين العام المساعد للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المكلف بالتكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار، سعادة السيد أنطونيو إيجيدو دي سوسا سانتوس.

تنظيم الأعمال

أولا - إقرار جدول الأعمال

- ٦ - ترأس جلسة إقرار جدول الأعمال وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون، سعادة السيد هنري إيبني أيسي، بصفته رئيس المكتب المنتهية ولايته.

- ٧ - وأقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:
- ١ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري السابع والعشرين.
 - ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٣ - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته.
 - ٤ - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة:
 - ١' بوروندي؛
 - ٢' جمهورية أفريقيا الوسطى؛
 - ٣' جمهورية تشاد، فضلا عن التقرير المتعلق بإجراء التدريبات العسكرية المشتركة المسماة بحر الغزال؛
 - ٤' جمهورية الكونغو الديمقراطية.
 - ٥ - تعزيز نزع السلاح وبرامج تحديد الأسلحة في وسط أفريقيا:
 - ١' انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح السكان المدنيين؛
 - ٢' إحاطة إعلامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح: تنفيذ مبادرة سان تومي؛ وإعداد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين لعام ٢٠٠٨ المتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وحلقة عمل نيروبي المتعلقة بتعزيز الصك الدولي لتعقب الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة (١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)؛ وحلقة عمل غابورون المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا (٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛
 - ٦ - تقرير الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن (حالة التصديقات على البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا)؛

- ٧ - تقرير عن أنشطة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛
- ٨ - تاريخ انعقاد الاجتماع المقبل؛
- ٩ - مسائل متنوعة؛
- ١٠ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السابع والعشرين.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب

- ٨ - ترأس جلسة انتخاب أعضاء المكتب وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون، سعادة السيد هنري إيبني أيسي، بصفته رئيس مكتب اللجنة المنتهية ولايته.
- ٩ - وانتخبت اللجنة هيئة المكتب التالية:
- الرئيس: جمهورية أنغولا
 - النائب الأول للرئيس: جمهورية غابون
 - النائب الثاني للرئيس: جمهورية تشاد
 - المقرر: جمهورية أفريقيا الوسطى

ثالثاً - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته

- ١٠ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالتقرير الذي قدمه رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أنشطة هذا الأخير، وأعربت عن تقديرها للحيوية التي أدى بها المكتب مهامه ولا سيما بمشاركته النشطة، بالاقتران مع الأمانة العامة، في إعداد وتنظيم الاجتماع الوزاري السابع والعشرين.

رابعاً - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة

- ١١ - عقب استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة، يتبين أن الحالة في وسط أفريقيا، وبخاصة في البلدان المعنية بهذا الاستعراض، شهدت تطورات متباعدة منذ انعقاد آخر اجتماع للجنة. وحتى وإن كان الترحيب واجبا بما أحرز من أوجه تقدم في الأوضاع في بعض البلدان التي كانت منذ عهد قريب تعاني من النزاعات

المسلحة، فإن استمرار التوترات، وتدهور الحالة الأمنية، وفي كثير من الأحيان تجدد الاشتباكات المسلحة، مسائل تسلط الضوء على هشاشة السلام في البلدان المعنية.

١٢ - وفضلا عن ذلك، مازالت الحالة الإنسانية والحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، في العديد من مناطق وسط أفريقيا، مدعاة للقلق.

١٣ - ومن الواضح أن هذه الحالة تتطلب من الأطراف المعنية وغيرها من بلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي تكريس ما يلزم من جهود من أجل إرساء المصالحة الوطنية، وتعزيز السلام وبدء عهد جديد يفسح المجال لازدهار شعوب ظلت تعاني طويلا من ويلات آفة الحرب.

١٤ - ووفقا لجدول الأعمال الذي تم إقراره، أدلى وفود كل من جمهورية بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ببيانات عن الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في بلد كل منهم.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة علما بمدخلة وفد جمهورية الكاميرون الذي بين الحالة في بلده.

١٦ جمهورية بوروندي

١٦ - أحاطت اللجنة علما بتشكيل حكومة جديدة عقب إعادة التنظيم التي جرت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والتي أتاحت تنفيذ المادة ١٢٩ من الدستور تنفيذا صارما على نحو ما كانت تشترطه بعض الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية.

١٧ - وأدانت اللجنة الهجمات الأخيرة التي شنها حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية ضد السكان الأبرياء للعاصمة بوجومبورا، وذلك في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وخلال هذه الهجمات، أزهقت أرواح الناس ونجحت خسائر مادية هامة، منها إلحاق أضرار بمكان إقامة السفير البابوي.

١٨ - وأهابت اللجنة بالحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وكذلك بكافة الجهات الفاعلة السياسية الأخرى، أن تختار طريق الحوار من أجل إيجاد حل لكل المشاكل التي مازالت معلقة، وأن تبذل بحسن نية ما يلزم من جهود لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا.

١٩ - ووجهت اللجنة نداء آخر إلى المجتمع الدولي وإلى الجهات المانحة لتقديم ما يلزم من دعم إلى هذا البلد من أجل مواجهة مشاكله الاجتماعية الاقتصادية والأمنية الخطيرة.

٢٠ جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٠ - لاحظت اللجنة بارتياح توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مؤخرا في ليرفيل، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، برعاية رئيس جمهورية غابون، سعادة السيد الحاج عمر بانغو أونديمبا، بصفته رئيس اللجنة المخصصة في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المعنية بمسائل وسط أفريقيا، وبحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد فرانسوا لونسيني فال.

٢١ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لتسليم تقرير اللجنة التحضيرية للحوار السياسي الشامل الذي تتمثل ميزاته الرئيسيتان في مشاركة ممثلي الجماعات المسلحة المتمردة وتكليف هيئة متخصصة في تسوية النزاعات بإدارته، وذلك حرصا على الحياد. وشجعت الأطراف المشاركة في الحوار السياسي الشامل على مواصلة بذل الجهود سعيا إلى إجراء الحوار فعليا.

٢٢ - ورحبت اللجنة أيضا بالتطورات الواردة في الوثيقة المقدمة من جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قوة الاتحاد الأوروبي، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٧٨.

٢٣ - وواصلت اللجنة الإعراب عن بالغ قلقها إزاء موضوع استمرار غياب الأمن، الذي يتسبب فيه بوجه خاص قطاع الطرق الذين يعيشون فسادا في الجزء الشمالي من البلد، وإزاء الاعتداءات المرتكبة ضد السكان المدنيين. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء وجود عناصر تابعة لحركة التمرد الأوغندية (جيش الرب للمقاومة) في الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، واستخدام هذا الجزء من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة ممر نحو البلدان المجاورة.

٢٤ - وفي مجال حقوق الإنسان، شجعت اللجنة الحكومة على مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب والتقليل من حالات الإعدام خارج نطاق القانون على نحو ما بينه المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد زيارته للبلد.

٢١ جمهورية تشاد

٢٥ - أحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة من وفد تشاد فيما يتعلق باللاجئين السودانيين البالغ عددهم ٢٤ ٠٠٠ لاجئ الذين يعيشون في الجزء الشرقي من هذا البلد، وبوجود جماعات مسلحة متمردة من بينهم. وأعربت عن ارتياحها لنشر قوة دولية في شرق تشاد، تتكون من عناصر تابعة للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

وتشاد) وعناصر أوروبية (قوة الاتحاد الأوروبي)، عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٧٨، وتمثل ولايتها في توفير الأمن لمخيمات اللاجئين السودانيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٢٦ - وأحاطت اللجنة علماً بتوقيع الرئيسين التشادي والسوداني، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتفاق عدم اعتداء وسلام برعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وأنشئ فريق اتصال عقد اجتماعاً في ليرفيل، ثم عقد اجتماعاً آخر في طرابلس في غياب الرئيس السوداني.

٢٧ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تردّي الوضع بين تشاد والسودان، ودعت البلدين الشقيقتين إلى استئناف الحوار الذي من شأنه تسهيل وساطة الاتحاد الأفريقي ووضع اتفاق دأكار موضع التنفيذ. وأقرت اللجنة الاستنتاجات والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي انعقد في كنيشاسا في آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن الحالة في تشاد.

٢٨ - وأطلقت اللجنة، بالتنسيق مع تشاد، نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي لإيجاد حل لأزمة دارفور، وطلبت من الأمم المتحدة إعادة تأهيل مشروع نزع السلاح المسمى "مشروع الأسلحة الصغيرة" الذي تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذه وانتهت مدته في ٢٠٠٦. كما دعت اللجنة كذلك إلى تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية للمنطقة دون الإقليمية في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإلى إنشاء آليات مناسبة لمراقبة حدود البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

٢٩ - وقدمت اللجنة إلى الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التقرير المعني بإجراء التدريب العسكري المشترك المسمى "بحر الغزال" الذي شاركت فيه جميع الدول الأعضاء في اللجنة. وجرى تأجيل هذا التقرير إلى الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

٤٠ جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٠ - رحبت اللجنة بتوقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المناوئة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ على وثيقة التزام "غوما" وبرنامج "أمني" لتوفير الأمن وإحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛ وحثت جميع الأطراف على العمل، بحسن نية، على تطبيقهما السريع.

٣١ - ورحبت اللجنة بعقد اجتماع المائدة المستديرة في كنيشاسا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدء إصلاح القطاع القضائي.

٣٢ - ورحبت أيضاً بإصدار بلاغ نيروبي المشترك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا بشأن اتباع نهج مشترك لوضع حد للتهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار في هذين البلدين وفي منطقة البحيرات الكبرى.

٣٣ - بيد أن اللجنة أعربت عن بالغ قلقها إزاء تردي الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما في منطقة إتوري، وحثت الجماعات المسلحة على التخلي عن السلاح والمشاركة دون شروط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

٣٤ - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات عن العواقب الوخيمة المترتبة على هجرة الرعاة الرحل "مبورورو" في جزء من الإقليم الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا الغرض، أقرت اللجنة بتوصيات بعثة تقصي الحقائق، التي أرسلها الاتحاد الأفريقي، المعنية بهذا الأمر ولا سيما تلك التي تتعلق بعقد اجتماع، برعاية الاتحاد الأفريقي وبأسرع وقت ممكن، للبلدان المعنية وفقاً لما ورد في البلاغ الصادر عن الاجتماع ١١٩ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي انعقد في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٥' جمهورية الكاميرون

٣٥ - أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي نقلها لها وفد الكاميرون بشأن حالة السلام والأمن السائدة في هذا البلد. ورحبت اللجنة بما تمخضت عنه التدابير التي اتخذتها السلطات الكاميرونية مؤخراً بهدف تحسين القوة الشرائية للسكان، وبوجه خاص تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأساسية ورفع مرتبات الموظفين الحكوميين، من نتائج ساهمت بقوة في خفض التوترات الاجتماعية.

٣٦ - وأحاطت اللجنة علماً بتبني الجمعية الوطنية مؤخراً، بأغلبية كبيرة جداً، مشروع تعديل الدستور الذي تقدمت به الحكومة، وكذلك بالجهود التي بذلتها الحكومة في مكافحة الفساد. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تواصل الأنشطة الإجرامية لقطاع الطرق في بعض مناطق الكاميرون الحدودية، وشجعت قوات الأمن الكاميرونية على مواصلة بذل جهودها للتصدي لهذه الظاهرة، بالتعاون مع البلدان المجاورة. ورحبت اللجنة أيضاً بالمساهمة التي قدمتها الكاميرون في نشر قوة الاتحاد الأوروبي والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا في جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٧ - وأطلقت اللجنة نداءً إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لتقديم الدعم الذي تحتاجه الكاميرون من أجل مواجهة تدفق اللاجئين إلى أجزائها الشمالية نتيجة للأحداث التي

وقعت في تشاد. وشجعت اللجنة أيضاً هذه الجهات المانحة على تقديم الدعم اللازم للبلدان المعنية والمنظمات الإنسانية من أجل ضمان العودة السريعة للاجئين إلى أوطانهم.

خامساً - تعزيز نزع السلاح وبرامج تحديد الأسلحة في وسط أفريقيا

١٠ - انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح السكان المدنيين

٣٨ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالبيان الذي أدلت به أنغولا بشأن حالة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في هذا البلد، وكذلك بشأن البرنامج المؤلف من أربع مراحل الذي أطلقتته الحكومة بهدف نزع سلاح السكان المدنيين.

٢ - تنفيذ مبادرة سان تومي

مدونة قواعد السلوك الخاصة بقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

٣٩ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك الخاصة بقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا.

٤٠ - وتضم الوثيقة المقدمة عناصر من أجل صياغة مدونة قواعد السلوك. وجاء إعداد هذه الوثيقة استناداً إلى مشاريع مشاهمة نفذها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لصالح الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي توغو مؤخراً.

٤١ - ومع ذلك، فقد سعى المركز إلى مراعاة عدد من السمات الخاصة بوسط أفريقيا التي ستحاول الدول تعزيزها مع تقدم العمل على نص المدونة.

٤٢ - وتتعلق المبادئ العامة والتوجيهات الواردة في مشروع مدونة قواعد السلوك بصورة أساسية بإعادة التأكيد على تمايز الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها القوات العسكرية، وعن أدوار ومسؤوليات قوات الأمن في سياق ديمقراطي وجمهوري.

٤٣ - وتهدف هذه المبادئ أيضاً إلى تيسير الحوار المدني - العسكري في منطقة دون إقليمية اهتزت فيها ثقة السكان المدنيين بسبب النزاعات المسلحة.

٤٤ - وعند انتهاء العرض، تعهدت اللجنة بأن تنقل إلى الأمانة العامة الملاحظات الواردة فيه والعناصر التي تهدف إلى إنجاز عملية الإعداد توطئة لاحتمال اعتماد مدونة قواعد السلوك أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

صك قانوني من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٤٥ - فيما يخص الجزء من مبادرة سان تومي المتعلق بإعداد واعتماد صك قانوني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، أحاطت اللجنة علماً مع الارتياح بعرض الدراسة التي طلبت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إعدادها بشأن المنهجية الواجب اتباعها في إعداد واعتماد الصك القانوني المذكور، وخطة العمل الخاصة به.

٤٦ - ورحبت اللجنة بجودة البحث الذي قام به استشاري الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار تعاونه مع الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى صياغة فعلية للصك القانوني.

٤٧ - وجرت مناقشات بشأن أصل مبادرة سان تومي، وكذلك بشأن النهج الذي جرى اعتماده والتأكيد عليه خلال اجتماعي اللجنة الوزاريين الخامس والعشرين والسادس والعشرين. وفقاً للجدول الزمني المزمع تنفيذه، ستستغرق عملية الإعداد سنتين، بحيث يجري إدراج نتائج العملية في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية الرابعة والستين.

٤٨ - وبالمقارنة مع الصكوك المشابهة التي جرى إعدادها من أجل المناطق دون الإقليمية الأفريقية الأخرى، ومع الصكوك العالمية، ولا سيما برتوكول فيينا بشأن الأسلحة النارية، وبرنامج عمل الأمم المتحدة وصك تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بل وفي ضوء عدم إحراز تقدم في مجال تطبيق برنامج عمل برازافيل للإجراءات ذات الأولوية، أكدت اللجنة بشدة على قرارها بشأن توفير صك قانوني ملزم خاص بهذه المنطقة دون الإقليمية.

٤٩ - وقد أبرزت المناقشات أيضاً أهمية مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وكذلك أهمية إدارة الصك من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٥٠ - ورحبت اللجنة بالتقدم الكبير المحرز على صعيد إعداد الصك، وشجعت أمانة اللجنة على تزويدها بمشروع نص يتضمن عناصر مستقاة من صكوك قانونية ذات صلة.

٥١ - وفي الختام، أطلقت اللجنة نداء إلى الشركاء الدوليين، وإلى الجهات المانحة على وجه الخصوص، لتقديم الدعم المالي لهذه المبادرة الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار.

٣- تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمسائل ذات الصلة

٥٢ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حول الأعمال التحضيرية لاجتماع تموز/يوليه ٢٠٠٨ الذي يعقد كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وسيركز اجتماع هذا العام بصورة خاصة على مسائل السمسرة غير المشروعة ووسم الأسلحة وتعبئها، وإدارة المخزونات، والمساعدة والتعاون.

٥٣ - وشجعت اللجنة جميع الدول على الإفصاح، أثناء انعقاد هذا الاجتماع، عن المشاكل التي تعترضها في تنفيذ برنامج العمل، وكذلك احتياجاتها من المساعدة. وحثت اللجنة أيضاً الدول على تقديم تقاريرها الوطنية إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وتحضير المداخلات التي ستقدمها أثناء انعقاد الاجتماع بغية تبين احتياجاتها من حيث الموارد البشرية والمالية والمادية. وسيتبع، في واقع الأمر، تعميم المعلومات عن احتياجات الدول الحقيقية من المساعدات لشركاء هذه الدول المحتملين، بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، وضع برامج مساعدات أكثر ملاءمة لها.

٥٤ - وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن تنظيم ثلاث حلقات عمل في مجال عالمية الصك الدولي المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، على أن تعقد حلقات العمل هذه على التوالي يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في نيروبي، كينيا، ويومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل في لومي، توغو، وقد وجهت الدعوة للحضور إلى دول أفريقيا الوسطى، وإلى دول أخرى.

٥٥ - وقد أتاحت حلقات العمل هذه للمشاركين التوصل إلى فهم أفضل للالتزامات المتضمنة في الصك. كما أنها ساعدت ممثلي الدول على تحديد كيفية تقديم طلبات المساعدة التقنية، والجهة التي يجب تقديمها إليها. وأخيراً، وبفضل محاكاة استخدام النظام الإلكتروني لتعقب الأسلحة والمتفجرات IWETS، أتاح الإنترنت لممثلي الدول فرصة الحضور الشخصي لاكتساب معارف عملية.

٥٦ - ولاحظت اللجنة أن الصك الدولي المعني بالتعقب، والذي وُضع عام ٢٠٠٦ في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة، سيخضع هو أيضاً لمناقشة أثناء الاجتماع الذي يعقد كل سنتين، مما جعل اللجنة تشجع الدول على تضمين تقاريرها الوطنية حول تنفيذ برنامج العمل معلومات متعلقة بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٥٧ - وفضلاً عن ذلك، أحاطت اللجنة علماً باجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المخصص لدراسة التقرير الأول الذي قدمه الأمين العام لمجلس الأمن عن المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (الوثيقة S/2008/258)، والتوصيات الثلاث عشرة الواردة في التقرير. وأشارت إلى أن هذه الاجتماعات ستعقد،

اعتباراً من الآن، كل سنتين، وستتبع جدول الأعمال ذاته لاجتماعات برنامج العمل، وذلك لتعزيز أوجه التآزر بين هاتين الآليتين. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن ارتياحها من إبلاغ جمهورية الكونغو مجلس الأمن بمشروع إنشاء آلية، داخل اللجنة، ملزمة قانوناً لأفريقيا الوسطى.

٥٨ - وأخيراً، أحيطت اللجنة علماً أيضاً بعرض مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن عقد حلقات عمل تدريبية في لومي، من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عن عالمية الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة، نظمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. وشجع الدول بقوة على التصديق على هذه الاتفاقية.

٤ - تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا

٥٩ - أحاطت اللجنة علماً بالبيان الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا، الذي اعتمدته مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الذي يشدد على مكافحة الإرهاب، ومكافحة استخدام الجهات من غير الدول للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها والاتجار بها.

٦٠ - وأحاطت اللجنة علماً باهتمام بالمعلومات المتعلقة بسير حلقة العمل التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في بوتسوانا، والتي شارك فيها بعض بلدان وسط أفريقيا التي لم تشارك في حلقة العمل التي عقدت في أكرا في عام ٢٠٠٦.

٦١ - ورحبت اللجنة كذلك ببرنامج العمل الذي وضعته جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتها منسقة المجموعة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٦٢ - وأخيراً، شجعت اللجنة الدول على تقديم تقاريرها الوطنية عن الشفافية في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

سادساً - تقرير الأمين العام للجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن

٦٣ - أحاطت اللجنة علماً بالبيان الذي قدمه الأمين العام للجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن الأنشطة الرئيسية التي قامت بها مؤخراً في مجالات السلام والأمن والتكامل البشري.

٦٤ - ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز والإجراءات التي تتخذها اللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المجالات التالية: الوساطة؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير؛ وحماية الطفولة ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وكذلك تشجيع وحماية حقوق الإنسان؛ ومساعدة الدول الأعضاء في العمليات الانتخابية، ومنع حدوث الأزمات وحلّها؛ وتطوير قدرات تشغيلية لآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا.

سابعاً - تقرير عن أنشطة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

٦٥ - أحاطت اللجنة علماً باهتمام بتقرير الأنشطة الذي قدمته مديرة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

٦٦ - ورحبت اللجنة بالشراكة المتزايدة للمركز مع الدول في المنطقة دون الإقليمية، وزيادة بروزها وتحديد أنشطتها. وفي إطار الدعم الذي يقدمه المركز لحكومات المنطقة دون الإقليمية، أعربت عن ارتياحها لتشجيع قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحمايتها ومتابعتها، فضلاً عن إسهام المركز في تعزيز قدرات الدول والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

٦٧ - وكررت اللجنة دعمها لأنشطة المركز وأعربت عن أملها في زيادة تعاونهما في مجال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

ثامناً - تاريخ انعقاد الاجتماع المقبل ومكانه

٦٨ - قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري الثامن والعشرين في ليرفيل في الجمهورية الغابونية. وأبلغ الوفد الغابوني اللجنة بأن الجمهورية الغابونية تنظر، بسبب شدة ازدحام جدول أعمالها الداخلي، في عقد الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين للجنة في الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر، في تاريخ يتم تعيينه وإبلاغ الأمين العام به. بيد أنه اتفق على إجراء هذه المشاورات بين البلد المضيف، والمكتب والأمين العام للجنة بغية تحديد التاريخ الدقيق الذي سيعقد فيه مؤكداً الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين للجنة.

تاسعاً - مسائل متنوعة

٦٩ - رحبت اللجنة مرة أخرى بالشراكة بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح واللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وفي هذا السياق، جددت ثقتها في اللجنة وطلبت إليها إعداد مجلة الجغرافيا السياسية، وهي وثيقة داخلية ستكون بمثابة قاعدة للمناقشات التي

ستجري خلال الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين بشأن هذه النقطة من جدول الأعمال. وطلبت أن تراعي هذه الوثيقة التقارير الوطنية للدول، وأن تشير بوضوح إلى مصادر ما لديها من معلومات، وأن تحاط الدول الأعضاء علما في موعد أقصاه أسبوعان قبل انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

٧٠ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها جمهورية أفريقيا الوسطى عن هجرة الرعاة البدو المعروفين بـ "إمبورو". وأحاطت كذلك علما بالمواقف التي كررت جمهورية الكونغو الديمقراطية التأكيد عليها. ونظرت أخيرا في بيان الاجتماع ١١٩ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٧١ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي وصلتها من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، فيما يتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه تنظيم اجتماع اللجنة الثامن والعشرين. وأعربت عن قلقها فيما يتصل بشح الموارد المخصصة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وارتفاع التكاليف الذي أثر على تنظيم الاجتماع السابع والعشرين، وكذلك غياب التبرعات للصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة، وأعلنت عن عزمها بذل كل ما بوسعها لتصحيح هذا الوضع. ووجهت نداء للمجتمع الدولي، لا سيما لشركائها، لمواصلة دعمها للجنة وحثت الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الاستئماني، لتشجيعه على مواصلة القيام بأنشطته.

٧٢ - وقررت اللجنة وضع المسألة المتعلقة بوضعها المالي على جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين الذي سيعقد في ليرفيل في الجمهورية الغابونية.

٧٣ - وأحاطت اللجنة علما بمداخلة الرئيس فيما يتعلق بضرورة مواصلة ترشيد أنشطتها من خلال دراسة دورها ومسؤولياتها. وينبغي أن يتناول هذا التفكير الجماعي للجنة بشكل خاص مجالات اختصاص اللجنة، والهيئات دون الإقليمية ذات الصلة، وكذلك تكوينها، وأوجه تفاعلها والإدارة المثلى للموارد. وأشارت اللجنة أيضا إلى إمكانية إشراك المزيد من المانحين المحتملين، والعمل على زيادة إبراز إنجازات اللجنة للعيان.

٧٤ - وقررت اللجنة دراسة ورقة عمل تتعلق بأصول اللجنة وولايتها وإنجازاتها، فضلا عن آفاقها المستقبلية، في الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين الذي سيعقد في ليرفيل. وأوعزت إلى أمانة اللجنة بإعداد الجزء من الورقة الذي يتعلق بأصول اللجنة وولايتها وإنجازاتها. كما عيّنت الكاميرون منسقة لورقة العمل المتعلقة بالآفاق المستقبلية للجنة. وبغية تحقيق هذا الغرض، طلبت من جميع الدول الأعضاء إرسال تقاريرها الوطنية إلى الكاميرون التي

ستوجزها في وثيقة ستوزعها أمانة اللجنة على الدول في موعد أقصاه أسبوعين قبل انعقاد الاجتماع.

عاشرا - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السابع والعشرين

٧٥ - اعتمدت اللجنة هذا القرار في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٧٦ - ورحب المشاركون بالجو الودي الذي ساد طوال فترة أعمالهم. وتليت كلمة الشكر التالية:

”نحن، ممثلي الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا، المجتمعون بمناسبة الاجتماع الوزاري السابع والعشرين، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، في لواندا، في جمهورية أنغولا.

نعيد تأكيد التزامنا بمثل السلام والأمن والاستقرار التي هي بالغة الضرورة لبلداننا، وتنمية منطقتنا دون الإقليمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ونشيد بالجهود التي بذلتها بلداننا، منفردة ومجتمعة، لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

ونرحب بجو الوئام والأخوة والثقة المتبادلة الذي ساد طوال فترة أعمالنا،

ونعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة رئيس جمهورية أنغولا السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، ولأنغولا حكومة وشعبا، على حفاوة الاستقبال ومشاعر الأخوة التي غمرونا بها خلال فترة إقامتنا في أنغولا“.